مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة
(JAAUTH)
المجلد 18، العدد 1، 2020، ص 122-143.
الموقع الإلكتروني: http://jaauth.journals.ekb.eg

تأثير الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة على المُدُن التاريخيّة في اليَمَن: مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة حَالَة تَطْبِيقِيَّة

ياسر هاشم عماد الهياجي[1]
أستاذ إدارة المواقع التراثية المساعد، كلية السِّيَاحة والآثار، جامعة الملك سعود، الرياض، وجامعة إب – اليمن

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية
الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة؛ المُدُن التاريخيّة؛ السِّيَاحَة الثقافيّة؛ إعادة التأهيل؛ مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة.

(JAAUTH)
المجلد 18، العدد 1، (2021)، ص 122-143.

الملخص

تُشكِّل المُدُن التاريخيّة مجالًا حضريًا، وإرثًا حضاريًا زاخرًا ببعدها التاريخيّ، ونمطها الحياتي المميز، ونسيجها العُمْرَانيّ المتماسك، كما تُعدُّ محوراً مُهمّاً من محاور التنميّة، ولاسيما في مجال التنميّة السِّياحيّة، وبرغم أهمّيتها فإنها تواجه مَشاكِل حضرية عديدة، لعل من أبرزها الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة للمدن الرئيسة والكبيرة، وتأثيرها السلبي على نمو المُدُن التاريخيّة؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور حالتها، ونسيجها الحضري، وإهمال المجتمعات المحليّة فيها، وتدني الفوائد الاقتِصاديّة المرجوة منها، وهو ما أفقدها قيمتها التاريخيّة، وجاذبيتها كمراكز ثقافيّة. يُناقِش هذا البحث ملامح الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة، وتأثيراتها على المُدُن التاريخيّة، كما يهدف إلى وضع استراتيجية تنموية ترمي إلى إعادة الاعتبار للمدن التاريخيّة، ومواجهة الانحسار والتدهور العُمْرَانيّ، والحِفاظ على هُويَّتها وأصالتها، وتفعيل دور هذه المُدُن في الجوانب السِّياحيّة والثقافيّة، وذلك بِالتَّطْبِيق على مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة في اليمن المُدرجة على قائمة التُّرَاث العالميّ منذ عام 1993م. اعتمد البحث على المَنهَج الوصفي التحليلي من خلال إطارين رئيسين، هما: الإطار النظري الوصفي الذي يرصد واقع المعالم التاريخيّة في منطقة الدِّراسة، وخصائصها، والتحولات العُمْرَانيّة التي طرأت عليها نتيجة الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة، بالإضافة إلى الإطار التحليلي الاستنتاجي الذي يُقدِّم استراتيجية عُمْرَانيّة لمواجهة الانحسار، والحِفاظ على البيئة الحَضَرِيَّة في المُدُن التاريخيّة، وجعلها مناطق جاذبة للعيش والسياحة ومختلف الأنشطة التنموية.

المقدمة

تُعدُّ المُدُن التاريخيّة البوابة التي يُدخل منها إلى حضارة أي بلد، فاهتمام البلدان بثقافتها دليل على وعيها وعلى قدرتها على استيعاب الإنجازات الحضارية والمدلولات التاريخيّة التي تُسطِّر تاريخ البلد. فالنسيج العُمْرَانيّ التقليدي الذي تملكه المُدُن التاريخيّة يُعدُّ المرآة المعبرة عن أصالة المُدُن، وتاريخها، وهويتها، وخصوصيتها الاجتِماعيّة، وشاهداً حياً على عراقة العمران وارتباطه الوثيق بالبيئة المحليّة والعادات والتقاليد المتوارثة، والمعبّر بصدق عن الإرث الثقافيّ والاجتِماعيّ والحضاري، ويعكس عمق التفاعل الإيجابي مع الظروف المناخية والبيئية. ولهذا فقد أصبحت المُدُن التاريخيّة من أهم الشواخص الحضارية، وعناصر الجذب السياحي في الكثير من دول العالم، بوصفه من أهم عناصر السِّيَاحَة الثقافيّة.

لقد تعرضت المُدُن التاريخيّة نتيجة للتطور الحضاري لعوامل التغيير المختلفة العُمْرَانيّة، والاجتِماعيّة، والاقتِصاديّة، التي استهدفت كياناتها، وأتت على معظم خصائصها؛ بسبب عدد من العوامل لعل من أبرزها موضوع الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة الذي تناقشه هذه الدراسة، والتي أدت بشكل أو بآخر إلى تدهور المُدُن التاريخيّة؛ نتيجة موجات النزوح التي شهدتها كثير من هذه المُدُن، وهو ما أثرّ سلباً على التطور الطبيعي لنسيجها الحضري.

[1] yasseralhiagi@gmail.com

تناقش هذه الدراسة إشكالية الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة وتأثيرها على المُدُن التاريخيّة من خلال تناول واحدة من المُدُن التي لازالت تحافظ على نسيجها العُمْرَانيّ التاريخي، الأمر الذي يعطي فرصة عملية للمحافظة على النسيج المادي لهذه المُدُن وتفعيل الحياة الاجتِماعيّة والاقتِصاديّة فيها. فهي تركز على مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة في اليمن كأحد الأمثلة المهمة للمدن التاريخيّة التي أثرت عليها الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة خصوصاً وأن مَدِينَة زَبِيْد تملك رصيدا تاريخيا ونسيجا عُمْرَانيّا تقليديا متفردا ومتنوعا، جعل منظمة اليونسكو تصنفها تراثا عالميّا إنسانيا سنة 1993م. ولكنها تعاني اليوم من الإهمال الذي أصاب معالمها التاريخيّة التي اندثر بعضها، بينما أصيب البعض الآخر بتشوهات جعلت المَدِينَة تفقد جزءً من طابعها الأصيل، وقيمتها التاريخيّة.

لقد تتبعت الدِّراسة المسار التاريخي لنشأة مَدِينَة زَبِيْد، وتطورها، والمقومات التُّرَاثية التي تملكها المَدِينَة، وأسباب الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة ونتائجها. ثم قدمت الدِّراسة استراتيجية عُمْرَانيّة لمواجهة الانحسار والحِفاظ على البنية الحَضَرِيَّة في المُدُن التاريخيّة عموماً مَدِينَة زَبِيْد خصوصاً، وجعلها مناطق واعدة للسياحة ومختلف الأنشطة التنموية التي تُسهِم في بناء اقتصادها، والحِفاظ على نسيجها التقليدي.

المشكلة البحثية

تتركز إشكالية الدِّراسة في تدهور القيم الجمالية في المُدُن التاريخيّة، وفقدان قيمتها التاريخيّة، وجاذبيتها كمراكز ثقافيّة، فضلاً عن تدهور حالتها ونسيجها العُمْرَانيّ التقليدي؛ نتيجة الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة للمدن الرئيسة والكبيرة.

أهداف الدراسة

تهدف الدِّراسة إلى:

- تحديد عوامل ومظاهر تدهور النسيج العُمْرَانيّ التقليدي نتيجة الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة في المُدُن التاريخيّة.
- التعرف على ملامح الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة، وتأثيراتها على المُدُن التاريخيّة.
- بيان الوضع الراهن للنسيج العُمْرَانيّ التقليدي في مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة.
- استنتاج أسس استراتيجية تنموية للحفاظ على النسيج العُمْرَانيّ التقليدي في المُدُن التاريخيّة تحافظ على هُويتها وأصالتها، وتعمل على التخفيف من حدة الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة للمدن الكبيرة.

المنهجية المتبعة في الدراسة

اعتمد البحث على المَنهَج الوصفي لعرض فكرة تأثير الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة على المُدُن التاريخيّة، ورصد واقع المعالم التاريخيّة في منطقة الدِّراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الاستنتاجي الذي يُقدِّم استراتيجية عُمْرَانيّة لمواجهة الانحسار، والحِفاظ على البيئة الحَضَرِيَّة في المُدُن التاريخيّة، وجعلها مناطق جاذبة للعيش والسياحة ومختلف الأنشطة التنموية.

المُدُن التاريخيّة

تُعدُّ المُدُن التاريخيّة Historical Cities بكل أحيائها وهياكلها المعمارية جزءً لا يتجزأ من تاريخ الشعوب وحضارتها. ولقد زاد الاهتمام بها بعد الحرب العالميّة الثانية عندما أصاب الدمار كثيراً من المباني التاريخيّة ذات القيمة الجمالية والتاريخيّة في كثير من الدول (شمسان، 1998: 233). ويقصد بالمُدُن التاريخيّة تلك المُدُن التي لازالت تحمل في ثناياها تراث الماضي وحضارته، ولا زالت تحتفظ بالطُرُز المعمارية والفنية بشكل متوارث ومستمر دون انقطاع، من خلال ما تحتويه من منشآت أثرية، بمساجدها، وحماماتها، وأسوارها، ومبانيها، وأسواقها، ودورها التي تتواجد جميعها في وحدة متكاملة تُمثِّل مجتمع واحد بمؤسساته، ووسائل خدماته، وكافة احتياجاته على نمط وأسلوب يتصف به هذا المجتمع (البنا، 2002: 14). وتزداد أهمِّية المَدِينَة التاريخيّة وقيمتها الحضارية إذا ما كانت لا تزال محتفظة بأنماط حياة الأسلاف من مهن

قديمة، وتقاليد معيشية عريقة، وملابس، وأطعمة، وحوانيت، وأسواق، وموافقتها للعادات والتقاليد السائدة، والتي ترتبط إلى حدٍ كبير بطبيعة العقيدة الدينية، إضافة لعدم الأخذ بالوسائل المعيشية الحديثة على الأقل ما يتعارض مع هذه العادات والتقاليد (البنا، 2002: 15).

تحتل المُدُن التاريخيّة – خاصة العربية والإسلامية – مساحة مهمة من الحيز العُمْرَانيّ الحضري في الدول العربية، ولا يزال نسيجها العُمْرَانيّ والمعماري المتفرد يغطي مناطق واسعة بالرغم من عمليات التجديد مثل مدن دمشق، وحلب، وفاس، وصنعاء، وجدة التاريخية، والقاهرة، والقدس وغيرها من المُدُن التي لا تزال حيّة، وتُلبي مطالب واحتياجات سكانها. ولأهمّية المُدُن التاريخيّة في حياة الشعوب فقد عمدت كثير من الدول إلى الحِفاظ عليها بوسائل وطرق شتى؛ حفاظاً على قيمها التاريخيّة والاجتِماعيّة والمعمارية، ومن جهة أخرى تواجه بعض المُدُن التاريخيّة كثيراً من المشاكل والمعوقات، مما أدى إلى ما يعرف بموت المُدُن التاريخيّة وتلاشيها؛ نتيجة لعدم الاهتمام بها وترميمها وصيانتها، فأصبحت أطلالاً شاخصة، فقدت كل تأقلم مع متطلبات الحياة المعاصرة، وتعرضت للخراب والإهمال، وهجرها سكانها، فتداعت كنوزها العتيقة وانهارت معالم نسيجها العُمْرَانيّ والزخرفي.

لوحة (1) مَدِينَة صنعاء التاريخيّة

لوحة (2) مَدِينَة حلب القديمة

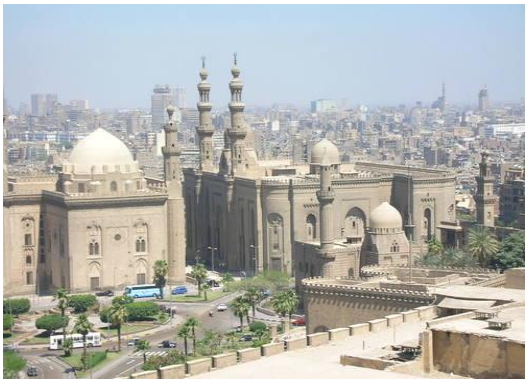

لوحة (3) مَدِينَة القاهرة التاريخيّة

لوحة (4) مَدِينَة جدة التاريخية

وتفادياً لهذه المشكلات والمعوقات التي تجابه المُدُن التاريخيّة كان لابد من العمل على معالجتها من خلال إصدار تشريعات لحماية المُدُن التاريخيّة، وسنّ القوانين التي تساعد على تسجيلها بما يحميها من التجاوزات وعمليات البناء العشوائية بحيث تخضع لعمليات الترميم، والصيانة، والتغيير، والتبديل بواسطة خبراء متخصصين في هذا المجال، إضافة إلى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لصيانتها، والحِفاظ عليها، وتشجيع المؤسسات الإعلامية على التوعية بها، وإبراز أهميتها التاريخيّة والحضارية، والعمل على تخطيطها سياحياً بغرض تأهيلها لاستخدامات جديدة، والحفاظ على نسيجها العُمْرَانيّ، والاستفادة منها اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً (الزهراني، 2010: 450).

وعلى الرغم من الوضع المتردي الذي أصاب كثيرا من المُدُن التاريخيّة إلّا أنها لا تزال تؤدي دوراً بارزاً في الاستئثار بالتُّرَاث الثقافيّ والروحي والديني، وفي الحِفاظ على استمرار الفنون والحرف التقليدية، فضلاً عن أنها تُمثِّل مراكز لعدد كبير من الأنشطة الاقتِصاديّة الصغيرة، وفي الوقت نفسه تؤدي أدواراً جديدة كمراكز رئيسة لتجمعات أكبر، ويمكن أن تصبح أصولاً للسياحة الثقافيّة على كل المستويات بينما تتيح خدمات إسكانية وحضرية للسكان المحليّين.

الخصائص التخطيطية للمدن التاريخيّة

يمتاز الشكل الحضري للمدن التاريخيّة بنسيج عضوي Organic Fabric مكون من كُتَل معمارية متراصة من الأبنية، تتخللها الفراغات، ويتوسطها المسجد الجامع، وتحيط به الأسواق التي تكون عادةً مسقوفة ومتجمعة في نطاقات متخصصة، وتمتد من المركز إلى المناطق السكنية بشكل متسلسل ومتدرج، في حين تمتاز المناطق السكنية بكونها متراصة وذات فناءات داخلية، وتشغل أكثر من نصف مساحة المَدِينَة، فضلاً عن أن نمط الوحدات السكنية وتكتلها وتوزيعها يتأثر بنمط العائلة، وطبيعتها، ومستواها الاقتصادي. أما شبكة الحركة فتتمثل بالشوارع الرئيسة، تليها الطرق التي تربط بين المحلات والوحدات السكنية المتجاورة داخل المَدِينَة والتي ترتبط بالشوارع الرئيسة ثم تأتي الشوارع التي تخدم الأحياء، والتي تتفرع منها الأزقة الضيقة المتعرجة والتي تكون على نوعين: أزقة نافذة، وأخرى غير نافذة تحتوي على معالجات معمارية مختلفة، وهذا التسلسل والتدرج في خطوط الحركة يقابله تدرج مماثل للفضاء وبدرجة عالية من الخصوصية، وتشمل هذه الفضاءات الساحات العامة التي تتكون من التقاء ثلاثة شوارع رئيسة ومن ثم المربعة التي تتكون من تقاطع الطرق. كما يمتاز النسيج الحضري للمَدِينَة التاريخيّة بتحقيقه لمبدأ التراتب أو التدرج، ويتمثل ذلك في الفضاءات والشوارع والكتل المعمارية وبالانتقال من العام إلى الخاص وبالعكس، وازدياد أهمِّية المركز وهيمنته تدريجياً (البغدادي، والساعدي، 2001: 287).

ومن المميزات الأخرى للمدن التاريخيّة هو التجانس في المظهر الخارجي حيث يتم استخدام مواد طبيعية واحدة في البناء، وكذلك تجانس ألوان الأبنية واستخدام أسلوب واحد في البناء مما يحقق الترابط والتماسك والهدوء والجمال للواجهات (لوحة 5). كما تمتاز المُدُن التاريخيّة بمعالجاتها المناخية الناجحة ذات الأشكال الجميلة، والتي تتضمن الأبنية المتراصة، والطرق الضيقة المتعرجة، وملاقف الهواء، والفناءات الداخلية، والميادين، واستخدام الأسقف، والجدران السميكة ذات المواد العازلة حرارياً باستخدام الخشب والطين. إضافة إلى ذلك يمتاز تخطيط المَدِينَة التاريخيّة بمبدأ التوجه نحو الداخل والانغلاق على الخارج وهو ما نجده في انفتاح المنازل نحو الداخل حول الفناء الوسطي.

لوحة (5) التجانس في المظهر الخارجي في مَدِينَة صنعاء التاريخيّة

ويمتاز تخطيط المَدِينَة التاريخيّة بمبدأ الوحدة حيث الأبنية المتراصة وبواجهة واحدة مستمرة وبمستوى أفقي واحد وبفناءات داخلية متشابهة تُعطي المَدِينَة صورة مظهرها وكأنها وحدة واحدة (الساعدي، 1999: 11).

المخاطر التي تتعرض لها المُدُن التاريخيّة

تواجه المُدُن التاريخيّة العديد من الأخطار، والعوامل الطبيعية، والبشرية التي تهدد أمنها وسلامتها، وتعرضها للتدمير والتشويه، من أهمها:

العوامل الطبيعية: هي العوامل الناتجة من خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي، والمناخ، من حرارةٍ، ورياح، وأمطار، والكوارث الطبيعية، من فيضاناتٍ، وزلازل، وصواعق، وبراكين، والمشكلات البيولوجية، ومنها الحيوانات الضارة، والطيور، والزواحف، والحشرات، والنباتات، والكائنات الحية الدقيقة (الهياجي، 2014: 119).

العوامل البشرية: وتتمثل باعتداء البشر على المواقع التاريخيّة، والتي سببت لتلك المواقع خسائر جسيمة، مثل الحرائق الناجمة من جراء الإهمال، وأعمال الهدم، والتخريب، والسرقة، والترميم الخاطئ، والحروب، وأعمال التطوير، والمشروعات التنموية (الزهراني، 2012: 113–115)، فضلاً عن غياب الوعي الثقافيّ، والاجتِماعيّ لدى السكان بأهمّية القيمة التاريخيّة والجماليّة لهذه المواقع، وغياب الاحساس بالانتماء، والنمو السكاني المتزايد، والتحولات الاجتِماعيّة في المُدُن التاريخيّة.

السِّيَاحَة الثقافيّة Cultural Tourism

تعدُّ السِّيَاحَة من أسرع الصناعات العالميّة نمواً، كما أنها المصدر الرئيس لما تكسبه كثير من البُلدان النامية من العُملات الأجنبية. والسِّيَاحَة من منظور اجتِماعيّ وثقافي هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الاجتِماعيّة والسلوكية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للشعوب، ناجمة عن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد (راشد وسليمان، 2003: 4).

ووفقاً لمنظمة السِّيَاحَة العالميّة World Tourism Organization فقد ارتفع عدد السُّياح الذين عبروا الحدود الدوليّة إلى 1.135 مليون سائح خلال العام 2014م، على الرغم من الأزمة الاقتِصاديّة العالميّة، والعديد من التَّحَدِّيَات. هذا النمو في عدد الوافدين أعقبه زيادة في إيرادات السِّيَاحَة الدوليّة فقد بلغت العائدات 1245 مليار دولار في نفس العام (UNWTO, 2014).

كما أن السِّيَاحَة هي مصدر رئيس للأيدي العاملة حيث بلغت مساهمة السِّيَاحَة في خلق الوظائف 98 مليون وظيفة جديدة خلال العام 2011م. كما أكد تقرير المجلس العالميّ للسياحة والسفر أن صناعة السِّيَاحَة ستنمو بمعدل 4% سنوياً حتى عام 2022م وهو ما يمثل 10% من الناتج الإجمالي العالميّ، وستوفر 328 مليون فُرصة عمل (النجار، 2012). وبالإضافة إلى ذلك فإن السِّيَاحَة القائمة على المُدُن التاريخيّة والمواقع التُّرَاثيّة والثقافيّة هي قطاع حيوي ومتنام، حيث أن نسبة عالية من السِّيَاحَة تنطوي على زيارة المواقع التاريخيّة والتُّرَاثيّة المتميزة تاريخياً وثقافياً، مما يولد مبالغ إيراديه كبيرة. وقد جاء في الميثاق العالميّ للسياحة الثقافيّة أنها "ذلك الشكل من أشكال السِّيَاحَة الذي يهدِف إلى اكتشاف المواقع التاريخيّة ويؤثر عليها إيجاباً عن طريق صيانتها والحِفاظ عليها لغايات السِّيَاحَة في انتقال الإنسان للمتعة والترويح والبحث عن مخلفات الماضي" (ICOMOS, 2002: 22). وقد تجاوزت السِّيَاحَة فعلاً في عدد من البُلدان النامية التي تمتلك رصيداً من المواقع التاريخيّة والتُّرَاثيّة عائد المحاصيل الزراعية المُدرّة للمال، أو عائد الاستخراج المعدني، وأصبحت بذلك المصدر الرئيس لإيراداتها الوطنية.

إن السِّيَاحَة الثقافيّة Cultural Tourism أو السِّيَاحَة التُّرَاثيّة Heritage Tourism هي إحدى المنتجات السِّياحيّة التي ترتبط بالموروث الحضاري للمجتمعات في الجوانب الملموسة من التاريخ، والتُّرَاث، والثقافة، والمواقع الطبيعية، والتضاريس الجغرافية المتنوعة، أو في الجوانب المعنوية التي تتجلى في العادات، والتقاليد، والأزياء، والموسيقى،

والأهازيج، والرقصات الشعبية المختلفة. وتُصنّف السِّيَاحَة الثقافيّة كأكبر منتج سياحي من حيث الإسهام المباشر في تنميّة المجتمعات المحليّة اقتِصادِيّاً، إذ أنها ترتبط مباشرة بالمجتمع وأنشطته وممارساته الحياتية اليومية.

ومن هذا المنطلق تبنت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم السِّيَاحَة الثقافيّة كأحد أهم عناصر السياسات السِّياحيّة. ذلك أن السِّيَاحَة الثقافيّة القائمة على استهلاك موارد التُّرَاث الثقافيّ والمواقع التاريخيّة تُمثِّل وفق الإحصائيات الصادرة عن منظمة السِّيَاحَة العالميّة (WTO) حوالي 37% من إجمالي سوق السِّيَاحَة الدوليّة، أي ما يوازي ثُلث إجمالي النشاط السِّيَاحِيّ في العالم، وهذا مؤشر على أن السِّيَاحَة الثقافيّة أصبحت من أبرز أنواع السِّيَاحَة. كما تُشير هذه التقديرات إلى أن السِّيَاحَة الثقافيّة تنمو بمعدل 15٪ تقريباً، حيث تُشكِّل منتوجاً سياحياً رئيساً في السِّيَاحَة العالميّة. وتُعدُّ المُدُن التاريخيّة ومواقع التُّرَاث الثقافيّ أحد أهم مكونات وركائز السِّيَاحَة الثقافيّة التي أضحت اليوم نشاطاً واعداً، ونمط سياحي هام يُسهِم في زيادة عدد السائحين، مما يدعم الاقتِصاد، ويوفر فُرص عمل للمجتمعات المحليّة، وإحداث التنميّة الاجتِماعيّة المنشودة (الهياجي، 2014: 19).

الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة

الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة Urban Primacy أو المُدُن المهيمنة مفهومان نسبيان يدلان ببساطة على سيطرة مَدِينَة كبيرة أو مدينتين في دولة من الدول أو إقليم من الأقاليم على النشاط البشري بين بقية مدن هذه الدولة أو هذا الإقليم دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى، وترتبط هذه الهَيْمَنَة بكل من: نمط توزيع المُدُن على رقعة الدولة، وتفاوت هذه المُدُن من حيث الحجم (زناتي وزقار، 2015: 94؛ عبدالعال، 1998: 45) وتُرَكِّز الخدمات والمشروعات الكبيرة فيها. وليس هُناك قاعدة عامة للمُدن المُهيمنة في الوطن العربي رُغم أنَّ تضخم الهَيْمَنَة الشديد صفة تُميز المُجتمعات التي لم تصل إلى النمو الحضاري الكامل إذ ترسم صورة مُختلفة للأحجام يُمكن تشبيهها بقزم ضخم الرأس لذا فإنَّ نسب الأولوية والهَيْمَنَة هي تعبير خاص عن الشخصية الجُغرافية، وتطور العُمران في الأقاليم.

وتتحدد أهمِّية المَدِينَة بعدة متغيرات أبرزها: حجمها السُكّاني، وظائفها، تأثيرها في ظهيرها، مدى العلاقة المتبادلة بينها وبين المُدُن الأخرى في الإقليم، علاقتها بحجم الدولة، موقعها الجغرافي بالنسبة للنطاق المعمور، مستوى التنميّة، ومدى كثافة شبكة النقل (عبدالعال، 1998: 45)، ويُلاحظ أن ظاهرة الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة تتمثل في عواصم الدول بصفة عامة.

إنَّ مِن أبرز ما يظهر في توزيع المُدُن الكُبرى في الوطن العربي ليس فقط التباين الكبير بين المُدُن التي يضمها الهرم المدني بل حتى التباين بين أكبر مدينتين بمعنى آخر بين العاصمة وهي أكبر مَدِينَة وبين المُدُن التالية لها، ومِن هُنا يبرز قانون المَدِينَة المُهيمنة Law of primate city الذي جاء به مارك جيفرسون في أواخر الثلاثينات، ويذهب إلى القول بأنَّه داخل الإطار المساحي الواحد تتفوق مَدِينَة واحدة على المُدُن الأخرى بشكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي، ويرى أنَّ المَدِينَة المُهيمنة هي عادة عاصمة الدولة، وأنَّها تُعتبر أكثر مِن أي مَدِينَة غيره عن الكيان الوطني.

لقد ارتفع سكان الحواضر في الوطن العربي من 41.5% من السكان عام 1975م، إلى 53.9% من السكان، وهذا النمو يتمركز بشكل واضح في المُدُن الكبرى أو ما يسمى بالمُدُن المهيمنة (التي تتراوح نسبة السكان فيها ما بين 20 – 25% من إجمالي سكان الدولة) بل يكاد ينحصر في مَدِينَة رئيسة كما هو الحال في القاهرة، والخرطوم، والرياض، والدار البيضاء. وهذا التمركز للسكان خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وظهور جيوب الفقر الحضري وارتفاع معدلات البطالة. وفي دراسة المعهد العربي لإنماء المُدُن إشارة إلى أن كثيرًا من العواصم العربية تعاني تزايد المناطق

العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية. ووجود المناطق العشوائية لا يقتصر فقط على الدول العربية التي تعاني مشكلات اقتصادية، وإنما ظهرت أيضًا في بعض الدول العربية الغنية (الأحمدي، 2009).

إن ظاهرة الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة تعكس عدم توازن الشبكة الحَضَرِيَّة داخل الدولة، وهي سمة عامة تشترك فيها الدول النامية. وإن تركز الجزء الأكبر من السكان الحضر في المُدُن الكبيرة يعني أن هناك غياب فعلي للهرمية أو نظام المراكز الحَضَرِيَّة. فقد جذبت المُدُن الرئيسة أصحاب رؤوس الأموال لإنشاء العديد من المؤسسات التجارية والصناعية؛ لتوظيف رؤوس أموالهم واستثمارها، وتوافر الخدمات التي تفتقر إليها معظم المراكز الحَضَرِيَّة الأخرى، لذا فقد تركز فيها معظم المصانع والمؤسسات الإنتاجية العامة الشيء الذي غدا معه توفر فرص عمل أمراً ممكناً، الأمر الذي ساهم في توجيه حركة السكان وهجرتهم الى هذه المُدُن.

إن هيمنة المُدُن الكبرى تُعدُّ مشكلة من وجهة نظر التخطيط الحضري المتعلقة بإيجاد توازن بين النمو الحضري والريفي وبين المُدُن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. ثم إن تركز المشاريع والاستثمارات في العاصمة والمُدُن الكبيرة يؤدي إلى استمرار نموها غير المتوازن. وتعزى هذه الهَيْمَنَة إلى النقص في تكامل التنميّة الاجتِماعيّة والاقتِصاديّة على المستوى الوطني والإقليمي وإلى غياب المشاريع الصناعية والإنتاجية في المناطق الريفية، مما حفز الهجرة الريفية نحو المُدُن الكبيرة، واتجاه التركز السكاني وتضخم المُدُن الكبيرة في ظل غياب سياسة التنميّة الاجتِماعيّة والاقتِصاديّة المتوازنة.

مَدِينَة زَبِيْد: الموقع والجغرافيا

تُعدُّ مَدِينَة زَبِيْد إحدى المُدُن التاريخيّة المهمة في اليمن؛ نظراً لأهميتها السياسية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لقرونٍ عديدة، وما تتميز به عمارتها المحليّة من تفرد، وهو ما حدا بلجنة التُّرَاث التابعة لمنظمة اليونسكو إدراجها في قائمة التُّرَاث العالمي في شهر ديسمبر من عام 1993م، ونتيجة للتدهور المستمر الذي تعاني منه المَدِينَة فقد أعلنت المنظمة نفسها في عام 2000م أن مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة إحدى مدن التُّرَاث العالمي الإنساني المعرضة للخطر بسبب التهديدات المتعلقة بالتنميّة.

تقع مَدِينَة زَبِيْد في موقع متوسط من سهل تهامة الذي يحتل القسم الغربي من اليمن (الحداد، 2004: 23)، بين واديين هما: وادي زَبِيْد من الجنوب، ووادي رماع من الشمال. وبين البحر الأحمر غرباً الذي يبعد عنها بمقدار 30كم، وبين سلسلة المرتفعات الجبلية شرقاً التي تبعد عنها بـ 20كم (الشيباني، 1997: 780). على خط طول 43 درجة شرقاً، ودائرة عرض 14 درجة شمالاً، وترتفع عن سطح البحر بمقدار 90م (العبسي، 2007: 164)، وهي اليوم مديرية من مديريات محافظة الحديدة.

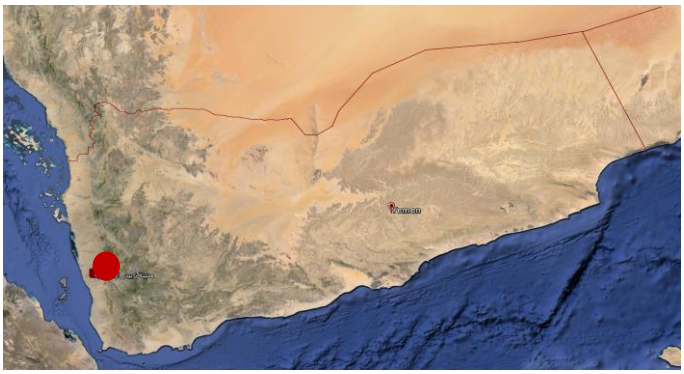

خارطة (1) موقع مَدِينَة زَبِيْد بالنسبة لليمن المصدر: (google map)

وتقدر مساحة زَبِيْد الحالية بـ 245 هكتار (2.45 كم2)، منها 92 هكتار (0.92 كم2) المَدِينَة التاريخيّة والمحددة داخل السور، و 153 هكتار (1.53 كم2) خارج السور معظمها أرض خالية خصصت للتوسعات المستقبلية (العبسي، 2007: 166).

مَدِينَة زَبِيْد: النشأة والتطور

أثبتت أعمال البحث الأثري التي قامت بها البعثة الإيطالية في عام 1985م أن زَبِيْد من مواقع الاستيطان البشري القديم، التي يرجع تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد، كما أن الفريق اليمني الكندي المشترك اكتشف في المنطقة عام 1997م مستوطنات يعود تاريخها إلى العصر البرونزي ما بين 2500–1800 ق.م (الذبحاني، 2004: 4–5). وتذكر المصادر التاريخيّة أن مَدِينَة زَبِيْد قبل تمصيرها واختطاطها كانت عبارة عن قرى متفرقة يرعى فيها الرعاة مواشيهم، ويسقون دوابهم من بئر قديمة (الحضرمي، 1980: 97)، وأهم تلك القرى قرية الحصيب وساكنوها ينتمون إلى قبيلة الأشاعر[1] قوم أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ρ الذي وفد عليه في العام السابع للهجرة 7هـ/ 628م، ثم خرج إلى قومه في تهامة في السنة العاشرة للهجرة، ودعاهم إلى الإسلام فأسلموا واستقر في زَبِيْد، وبنى فيها جامع الأشاعر نسبة إلى القبيلة (الفقية، 2011: 9؛ الحضرمي، 1980: 97). وبدأ الناس يتجمعون حول قرية الحصيب، وأخذت نواة القرية تكبر وتتسع (الذماري، 2010: 9؛ الحداد، 2004: 25) حتى كانت سنة 202هـ/ 817م عندما ورد إلى الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد كتابا من عامله على اليمن إبراهيم بن محمد الشيباني يخبره بخروج قبيلتي الأشاعر وعك عن الطاعة (الشجاع، 1989: 34–39)، ورغبة من الخليفة المأمون في إطفاء الحركات الثورية العسكرية المناهضة لحكمة، أرسل حملة بقيادة محمد بن عبدالله بن زياد الذي استولى على تهامة بعد عدة حروب مع أهلها، واختط مَدِينَة زَبِيْد يوم الاثنين الرابع من شهر شعبان 204هـ/ 820م، واتخذها مركزاً لإمارته، وأصبح لها أهميتها ومكانتها في التاريخ الإسلامي (الشيباني، 1997: 779).

تخطيط مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة

تنتمي مَدِينَة زَبِيْد في تخطيطها إلى المُدُن الدائرية الشكل منذ اتخاذها عاصمة سياسية وعسكرية للدولة الزيادية (العروسي، 2006: 150)، على غرار تخطيط المُدُن العباسية في بلاد النهرين، المحاطة بأسوار محصنة (المخلافي، 2004: 200). وتتكون المَدِينَة من شارعين محوريين رئيسين متعرجين ومتعامدين يقسمان مَدِينَة زَبِيْد إلى أربعة أقسام رئيسة شبه متساوية، وكل قسم من هذه الأقسام يسمى (رُبْعاً)، وسمي كل رُبْع باسم محدد: رُبْع العِلْي (الأعلى)، ورُبْع الجامع، ورُبْع المجنبذ[2]، ورُبْع المعاصر (رُبْع الجِزع) (مخطط رقم 1)، وعند تقاطع الشارعين تكّون مركز المَدِينَة وسوقها الرئيس، وفي نهاية الشارعين المتقاطعين على الجهات الأربع الأصلية، توجد أربع بوابات رئيسة للمَدِينَة، هي: باب سِهام، باب القُرتُب، باب الشَبَارق، باب النخل (الفقية، 2011: 11)، ومن هذين الشارعين المتعامدين امتدت شوارع فرعية إلى كل جزء من الأربعة الأجزاء المكونة للمَدِينَة، التي حُدِّدَت على ضوئها الحافات (الحارات)، والحافات تنقسم إلى بلكات سكنية، والبلكات إلى دور سكنية متصلة ومترابطة ببعضها أحياناً أو مترابطة بشوارع وممرات ضيقة (حبيب، 2007: 21).

[1] - قبيلة الأشاعر يعود نسبها إلى الأشعر واسمه نبت بن زيد بن عمرو بن كهلان بن سبأ، ولُقب بالأشعر لأنه كان أشعر الجسم، ومن الأشاعرة أبو موسى الاشعري. وتمتد قبيلة الاشاعرة من جنوب مقبنة إلى شمال وادي رمع وعاصمتها زبيد (الحضرمي، 1980: 96-97).

[2] - المجنبذ نسبة إلى ثلاث قباب متقاربة عُرفت في القرن الخامس – السادس الهجريين/ الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين بالجنابذ، ولعلها كانت مسجداً ورباطين مبنيات بالآجر والجص قريب بعضها من بعض، أمر ببنائها الملك علي بن محمد الصليحي في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في الجزء الشرقي والجزء الجنوبي الشرقي من المدينة (العروسي، 2006: 153).

مخطط (1) تخطيط مدينة زَبِيْد وتقسيمها إلى أربعة أقسام الباحث بتصرف (Keall, 1984)

ومن الشوارع الفرعية امتدت أزقة تكبر وتضيق أحياناً، وتؤدي إلى الدور السكنية التي اعتمدت الاتجاه الأفقي في البناء، والنظام المفتوح الذي لا يعتمد التناظر في التكوين الأفقي بما يلبي حاجة الساكنين، فقد شكّلت وحدات جوار وكل وحدة مكونة من 3–5 دور سكنية مشتركة ببعض الوظائف والخدمات حيث يوجد ساحة مشتركة أمام مجموعة من مداخل الأبنية السكنية، وكل دار تتصل مع الأخرى عن طريق سور مكونةً وحدة جوار تصل معظم ارتفاعات كتلها إلى دور أو دورين مما يجعل النسيج العُمْرَانيّ متجانساً من حيث التكوين (الحزمي، 2008: 266).

إلى جانب الحافات بما فيها من منازل وقصور ومنشآت دينية واجتماعية ضمت المَدِينَة عدداً من الأسواق موزعة على حافاتها، حيث إن السوق لازم أساسي من لوازم المَدِينَة وشرط من شروط إنشائها، وكل سوق منها مخصص لنوعية معينة من السلع وجميعها تشكل السوق الكبير الذي يقع مركزه غرب جامع الأشاعر.

النسيج العُمْرَانيّ التقليدي في مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة Urban Structure in Zabid

تزخر مَدِينَة زَبِيْد بتراث تاريخي وحضاري ومعماري كبير؛ لكونها من المُدُن التي أُتُخِذت عاصمة للبلاد في كثير من الفترات التاريخيّة، فهي تضم أسواراً شامخة، وبوابات ضخمة، ومساجد عتيقة، وقصورا فسيحة، وأسواقاً كثيرة، تراكمت طيلة المراحل والقرون التي مرّت بها المَدِينَة منذ أن تم تأسيسها. والتي يمكن توضيحها بالآتي:

(1) السور والأبواب والأبراج

كان لمَدِينَة زَبِيْد سور يحميها منذ اختطاطها، وكان بناؤه من اللَبِنْ، ثم من الآجُر، ويبلغ ارتفاعه 3 أمتار، وحُصِّن السور بعددٍ من الأبراج (الشيباني، 1997: 784). ونتيجةً للإهمال الذي أصاب مختلف المعالم التاريخيّة في المَدِينَة، فقد اندثر السور، ولم يبق منه سوى البوابات الأربع، وثلاثة من الأبراج، وسور القلعة.

وتؤكد المصادر التاريخيّة أن سور زَبِيْد كان مُدّعَماً بحوالي 109 بُرجاً (ابن المجاور، 1986: 75)، وتهدمت تلك الأبراج، ولم يبق منها سوى ثلاثة عشر برجاً (الحداد، 2004: 173).

لوحة (6) من اليمين نوبة الصديقية، وبرج الكَدِف شمال باب الشبارق

وتُطلُّ مَدِينَة زَبِيْد على الخارج بأربعة أبواب مُحصّنة مبنية بالآجُر: باب سِهَام في الجهة الشمالية، وباب الشَبَارق في الجهة الشرقية، وباب القُرتُب في الجهة الجنوبية، وباب النخل في الجهة الغربية، وهي تختلف من حيث الزخارف والتركيب المعماري، إلا أنها تُشكِّل جزءاً متكاملاً، يُعبِّر عن طابع زَبِيْد الخاص بها، ويُميزها عن سائر المراكز والمُدُن اليمنية في تهامة، التي يقوم مخططها أساساً على الانفتاح على الخارج، مما يعكس دورها كمركز ديني وإداري ومقر للسلطة إبان الفترة الإسلامية (حبيب، 2007: 26).

لوحة (7) من اليمين باب سهام، باب الشبارق

لوحة (8) من اليمين باب القُرتُب، باب النخل

(2) سوق زَبِيْد

لمَدِينَة زَبِيْد سوقها القديم الواقع في قلب المَدِينَة التاريخيّة، ويبدأ من جامع الأشاعر، ممتداً باتجاه الجامع الكبير، ويرتبط بالأربعة الشوارع التي تمتد من قلب المَدِينَة إلى المحيط والأبواب. وتتوزع فيه الأسواق التخصصية، فكل سوق متخصص بنوع معين ومتجانس من السلع، أو الصِنْعة التي اشتهرت بها زَبِيْد على مدى تاريخها الطويل كمنطقة صناعية.

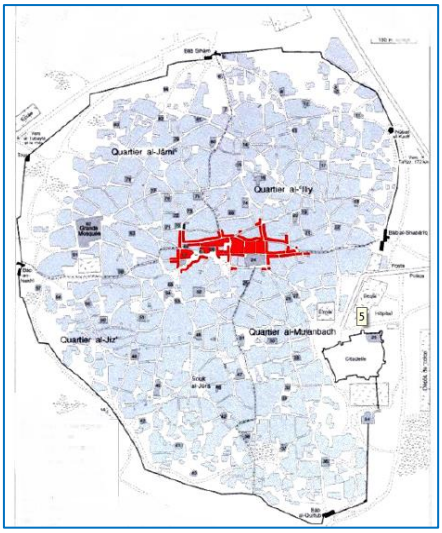

مخطط (2) منطقة السوق القديم بمَدِينَة زَبِيْد (بول بونفان)

ويتكون سوق زَبِيْد من محلات تجارية متلاصقة، تطل على شوارع ضيقة، مسقوفة بسقائف مصنوعة من الحصير. ويوجد حالياً في سوق زَبِيْد القديم حوالي 256 محلاً تجارياً، كانت تمارس فيها أنواعاً من الأنشطة التجارية المختلفة، إلا أنها مغلقة وقد آل بعضها إلى الدمار.

(3) المساجد والمدارس الإسلامية

تُمثِّل المساجد أبرز المباني في مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة، وأحد أهم مكونات البيئة العُمْرَانيّة، فقد امتلكت زَبِيْد العديد من المنشآت الدينية سواءً المساجد أو المدارس أو الأربطة العلمية، ويبلغ عددها في الوقت الراهن ستة وثمانين مبنى أثرياً، تتوزع في المَدِينَة بشكل متساوٍ إلى حدٍ ما بين أرباع المَدِينَة الأربعة، فالعدد الأكبر في رُبْع الجامع، وبلغت 26 منشأة، وفي رُبْع المجنبذ 17 منشأة، وفي رُبْع العلي 22 منشأة، ورُبْع الجزع 21 منشأة (Sadek, 1998: 239).

وفيها الآن حوالي 29 مسجداً، أشهرها: جامع الأشاعر، والجامع الكبير. كما يوجد في مَدِينَة زَبِيْد ما يقارب 54 مدرسةً علمية إسلامية، كانت تضم كافة المدارس الفكرية والدينية، التي تُمثِّل المذاهب الإسلامية المختلفة. فضلاً عن العديد من الأربطة[1] التي لا زالت موجودة في المَدِينَة.

لوحة (9) جامع الأشاعر بزَبِيْد

(4) قلعة زَبِيْد

تُعدُّ القلعة من أهم المعالم التُّرَاثية في مَدِينَة زَبِيْد، والتي كانت مقراً للحكم والإدارة من قبل الدول والإمارات التي تعاقبت على حكم زَبِيْد.

1 - الرباط: يطلق على الأبنية التي يسكن فيها الطلاب وترتبط بالمساجد التي يتلقون فيها الدروس على العلماء، حيث يوجد إلى جانب كل مسجد غرفة أو غرفتان تكون سكناً لطلاب العلم.

لوحة (10) توضح جزء من قلعة زَبِيْد

وللقلعة سور مدعم بإحدى عشر برجاً موزعة على الأبواب والأركان. وتضم القلعة بداخلها عدداً من المباني: دار الحكومة، ودار الضيافة، ودار الزكاة (مكتب الواجبات)، والمطابخ والأفران، والثكنات، ومخزن الحبوب، ومخزن السلاح، وإسطبل الخيول، والسجن الكبير، ومسجد ومدرسة الإسكندرية.

لوحة (11) من اليمين دار الحكم، ودار الضيافة بمَدِينَة زَبِيْد

(5) الأحياء والشوارع

كان لتخطيط مَدِينَة زَبِيْد بشكل دائري أثرٌ بارزٌ في تخطيطها الداخلي، مما ساهم في تقسيمها إلى أربعة أرباع (مخطط 1)، وكل رُبْع من هذه الأرباع مُقَسّم إلى عدد من الحافات (الحارات)، وترتبط بشوارع ودروب تصل بين الأبواب ووسط المَدِينَة ومركزها حيث المسجد والأسواق، كانت هذه الشوارع مرصوفة بالَلِبنْ، ثم جُدِدّت وعُبِّدت ورُصِفت بالآجر. وخلال السنوات الماضية رصفت بعض الشوارع بالجرانيت المصقولة.

(6) المباني السكنية

تُشكِّل المباني السكنية العنصر الغالب في تشكيل المَدِينَة، وتتوزع بين بيوت سكنية عادية إلى بيوت كبيرة تخص العائلات الكبيرة، وهي متراصة بجانب بعضها البعض، مكونة نسيجا حضريا متشابكا، لا يفصلها سوى الممرات التي تتخلل هذا النسيج.

يحتوي المسكن في زَبِيْد على الليوان[1]، والمربعة[1]، ثم القُبُل[2]، وفي جوانب القُبُل تأتي العناصر الوظيفية المساعدة (الحمام، المرحاض، والمطبخ، والبئر، وباقي الخدمات الأخرى) وقد يوجد مخزن أو غرفة أخرى.

1- **الليوان**: هو أحد الفراغات المعمارية التي تكون ضمن مكونات المساكن التي أصحابها ذوّ مستوى عالٍ في زبيد، ويستخدم للاستقبال بحيث يكون موقعه عمودياً على محور المدخل أو موازياً له ويفرش الليوان بأسرّه تسمى مقاعد مفردها (مقعد)، يكون مستطيل المسقط ويتسع مساحته الداخلية لسبعه أو ثمانية منابر (سراير) أو مقاعد، وترتفع عن مستوى الأرض بمقدار 90 سم تقريباً وذلك حتى يسمح بمرور الهواء من أسفل لتلطيف الجو، كما أن أرضيتها تفرش بالطين وأحياناً تعمل طبقة إسمنتية في الأرضية حتى يسهل تنظيفها.

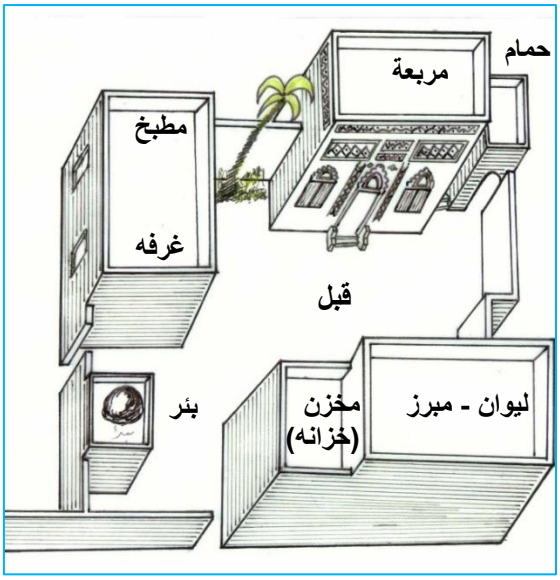

مخطط (3) عناصر تكوين المسكن التقليدي (الحزمي، 2008: 277)

(7) مرافق ومعالم تراثية أخرى

تحتوي مَدِينَة زَبِيْد على عدد آخر من المرافق والمعالم التُّرَاثية منها: المجزرة، ودار السلاح الذي أتينا على ذكره، والسجن، كما لا تخلو المَدِينَة بطبيعة الحال من الحمامات، والآبار، إذ لا يكاد يخلو منزل من منازل المَدِينَة من وجود بئر فيه، إضافة إلى الأسبلة.

أسباب الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة على المُدُن التاريخيّة

لقد أضحت المُدُن التاريخيّة التي تشهد نزوحاً سكانياً واضحاً هي المناطق الأقل تطوراً في اليمن، ذلك أن اقتصادها اقتصاد أولي تقليدي تسوده الزراعة والري، وقد تسبب الجفاف في تسارع المشكلات واتساع الفجوة بين المُدُن الكبيرة وهوامشها وبقية المُدُن الريفية، نتيجة التركيز المفرط للأنشطة الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة والبرامج الاستثمارية في المُدُن الكبيرة التي ظلت تهيمن على المشهد الحضري وتتراكم الاستثمارات فيها بل وتتضخم أكثر من قدرتها وإمكانياتها.

إن ظاهرة الهجرة الداخلية في اليمن قد بدأت منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي عندما ظهرت المدن الكبيرة وتنوعت فيها الخدمات وفرص العمل، في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال المعيشية الاقتصادية في الأرياف بسبب الظروف الطبيعية وضعف العمليات التنموية فيها.

يُعدُّ التفاوت في توزيع الخدمات الاجتِماعيّة والصحية وخدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات بين المُدُن الكبيرة وبقية المناطق مؤشراً على مكانة هذه المَدِينَة كنقطة بؤرية لكل مناطق الدولة، وبالنظر إلى هاتين الخدمتين: الصحية والتعليمية كمثال على هذا التفاوت يتبين ان مَدِينَة زَبِيْد لا تزال تفتقر إلى كثير من المراكز الصحية والخدمات التعليمية الأمر الذي حدا بالسكان إلى النزوح إلى المُدُن الأخرى. ومن أسباب النزوح من المُدُن التاريخيّة في اليمن باتجاه المُدُن الكبيرة الآتي:

1. غياب البنية الأساسية الجيدة، وضعف شبكة النقل والمواصلات.

1- **المربعة**: هي حُجرة رئيسة في البيت الزبيدي مربعة المسقط، وتأتي بالترتيب بعد الليوان وتستخدم لنفس الغرض الذي يستخدم له الليوان. ولا تختلف كثيراً عن بناء الليوان إلا أن مساحة المربعة أصغر قليلاً من الليوان، إذ تتسع مساحتها الداخلية لأربعة أسِرّة "منابر".

2- **القُبُل**: هو عبارة عن فناء مكشوف يستخدم للمعيشة اليومية وموقعه يتوسط فراغات المنزل وتفرش أرضيته بالتراب، وتزين بعض أركانه بأشجار النخيل للتهوية كما أن الأرضية الترابية تساعد على تلطيف الجو وذلك برشها بالماء باستمرار خلال الصيف من البئر الذي يوجد في أحد أركان القُبُل، وقد يكون قريباً من المدخل، ويُعدُّ أحد العناصر الرئيسة في المنزل.

2. الاختلافات في الدخول النقدية بين سكان المُدُن الرئيسة وسكان غيرها من المناطق الأخرى، وخصوصاً المُدُن التاريخيّة والمواقع القديمة والمناطق الريفية أصبحت إحدى العوامل الحقيقية وراء النزوح إلى المُدُن الكبيرة.
3. امتصاص المُدُن الكبيرة مثل صنعاء والحديدة وعدن وتعز لمعظم موارد الدولة واستثماراتها، بل وسكانها واستئثارها بنسب كبيرة من العاملين والدوائر الحكومية.
4. العوامل الاقتِصاديّة المتمثلة في قوى السوق، فقد تسارع الطلب على القوى العاملة في مجالي التشييد والبناء والصناعات الصغيرة، إلى جانب التوطن غير المتكافئ للأنشطة الاقتِصاديّة الأخرى، خاصة الخدمات والتمويل والتجارة.
5. تركز النظام الإداري في المُدُن الكبيرة، وهو ما ساعد على جذب الوظائف وبالتالي جذب المزيد من السكان، وتراكم المواد والسلع والخدمات مما أدى إلى جذب رأس المال الذي يُفضِل التواجد بجوار مراكز القوى السياسية وصُنّاع القرار.
6. العوامل التصورية عن المُدُن الكبيرة في أذهان سكان المناطق الأخرى ساهم في تحسين أوضاعها الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة.

إن هذه العوامل وغيرها قد أدت إلى حدوث الهجرة الداخلية من المُدُن التاريخيّة إلى المدن الكبيرة؛ لتوفر الخدمات المختلفة وفرص الكسب المتعددة لاسيما إلى المناطق الحضرية الكبيرة، إذ احتلت أمانة العاصمة صنعاء المرتبة الأولى الجهاز المركزي للإحصاء بين المدن الحضرية المستقبلة للسكان المهاجرين، حيث بلغت نسبة الهجرة الحياتية للسكان فيها 49،8% وفقاً لنتائج 2008م، تليها محافظة عدن بنسبة 27،9%، ثم محافظة الحديدة بنسبة 19،6% وهذا منطقي؛ لأن هذه المحافظات أكثر جذباً للسكان نتيجة تركز المنشآت والمرافق الاقتصادية الكبيرة فيها، بالإضافة إلى توفر مختلف الخدمات الأساسية، وما شهدته من أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية وتنموية وديموغرافية أثرت في استمرار النمو السكاني والنزوح لها، بل وجعلها مراكز الاستقطاب الرئيسة للسكان الحضر في اليمن.

نتائج الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة على مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة

لقد أسهمت الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة بشكل كبير في تعميق الأزمات الاجتِماعيّة والاقتِصاديّة والبيئية والتمايزات الجغرافية التي لا تزال تكبح مسار التنميّة. فقد أصبحت مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة – محور هذه الدراسة – تتصف بالوضع المتدهور للنسيج العُمْرَانيّ والمباني، ويكون ذلك في الغالب مصحوباً بأوضاع اجتماعية متردية نتيجة لقصور الخدمات وازدياد المشاكل البيئية، وقد أصبحت كثير من المباني بعد أن هجرها أصحابها وسكانها الأصليون ملاذاً لذوي الدخل المنخفض من المهاجرين من الأرياف والوافدين الذين لا يوجد لديهم انتماء وارتباط اجتماعي بهذه المباني، وهو ما أدى إلى تعدد وتنوع الثقافات في أحياء المَدِينَة، والأمر المقلق أن تطغى ثقافة العمالة الوافدة والقادمين من الريف مع مرور الزمن على الثقافة في المُدُن التاريخيّة فتتحول تدريجياً المَدِينَة إلى أحياء متخلفة تفقد بذلك نسيجها الاجتِماعيّ المترابط وطابعها العُمْرَانيّ الأصيل. فقد تفككت التركيبة الاجتِماعيّة، وبدأ التدهور يدب في أحياء المَدِينَة، ولم تتوقف الهجرة على السكان الأصليين بل تبعتهم هجرة الخدمات والفعاليات الاجتِماعيّة والثقافيّة، وساد الخراب والأوضاع الاجتِماعيّة المتدهورة، وفي خضم هذا التفريغ السكاني لأحياء المَدِينَة يأتي السكان الجدد من ثقافات مختلفة ويتكدسون في هذه الاحياء التي لا ينتمون اليها ويصبحون أحد أبرز العوامل التي تعجل بخرابها وتدهورها. وقد انعكس ذلك سلباً على القيمة التاريخيّة والتُّرَاثية للمَدِينَة. وهو ما جعل الموروث الحضري في مَدِينَة زَبِيْد يتعرض إلى الفقدان بشكل سريع ولازال الخطر قائماً من فقدان أكبر، حيث أدرجت المَدِينَة ضمن قائمة التُّرَاث العالمي المعرض للخطر.

لوحة (12) عوامل الطبيعة وتأثيرها على زخارف البيوت التاريخيّة (الباحث)

إن نزوح المالك المباشر للمسكن له نتائج وخيمة على حالة المرافق وطريقة استغلالها، ويضاف إلى ذلك أن غالبية المستأجرين للمنازل التقليدية من أصول ريفية بعد ما هجرها ملاكها للاستقرار في المُدُن الرئيسة، مما يدل على أن هذه المباني القديمة في المَدِينَة باتت تستقبل الفئات الأكثر فقراً والذين لا تدخل فكرة الترميم والإصلاح ضمن اهتماماتهم.

وبناءً على حقيقة عجز المَدِينَة عن توفير فرص العمل لسكانها المتعطلين والنازحين فإنه من المتوقع استمرار نزوح هؤلاء السكان بمعدلات أكبر مما يزيد من هيمنة المُدُن الكبيرة من ناحية، والإخفاق في تطوير مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة، واندثار معالمها، وتراجع دورها في تنشيط السِّيَاحَة الثقافيّة من ناحية أخرى، التي باتت تتصدر قائمة المبررات الاقتِصاديّة الرئيسة لاستثمار الموارد المالية في إعادة تأهيل الأحياء القديمة والمناطق التاريخيّة، وهو الأمر الذي يكرس بدوره من هذه الهَيْمَنَة.

لقد أدت الهجرة من مَدِينَة زَبِيْد باتجاه المُدُن الكبيرة صنعاء وتعز والحديدة وعدن إلى تفكك المجتمع في المَدِينَة، وطريقته التقليدية في العيش، وإلى تغييرات ديموجرافية كبيرة من خلال الهجرة الاختيارية للذكور الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تدهور الإنتاجية الحرفية، والزراعية، وارتفاع الأسعار، وارتفاع تكلفة المعيشة خاصة بالنسبة للفئات محدودة الدخل في المجتمع الزَبِيْدي. كما أدى النزوح باتجاه المُدُن الكبيرة صنعاء وتعز والحديدة وعدن إلى ارتفاع البطالة بين السكان وإلى المزيد من تدهور بيئتها الحَضَرِيَّة، وهدم بعض المساكن التقليدية وتشويه البعض الآخر بفعل التعديات الحاصلة على المباني التاريخيّة، وظهور بناءات فوضوية داخل وفي محيط الأحياء القديمة، فضلاً عن كثير من المظاهر التي شوهت النسيج العُمْرَانيّ التقليدي والوجه التاريخي للمَدِينَة. كما ساهمت الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة إلى جانب عوامل أخرى في تمزق النسيج التقليدي وانعدام الصيانة داخل أزقة المَدِينَة ومبانيها، والركود في النشاطات الاقتِصاديّة الأساسية الأمر الذي ينذر بفقد المَدِينَة لهويتها وشخصيتها التي تتميز بها.

يتضح مما سبق أن إحدى الأولويات الهامة للحفاظ على المُدُن التاريخيّة عموماً، ومَدِينَة زَبِيْد خصوصاً، والإبقاء على قيمتها التُّرَاثية والتاريخيّة وخصوصيتها الاجتِماعيّة تتمثل في المحافظة على تركيبتها الديموغرافية المتمثلة في السكان الأصليين الذين ينتظر منهم المحافظة على مساكنهم ومبانيهم، وهذه المحافظة المطلوبة لن تحدث ولن تستمر في ظل تواصل هجرة السكان الأصليين وترك أحيائهم ومساكنهم لفئات أخرى تجعل منها فريسة سهلة للعوامل الجوية والمناخية، ويفقدها قيمتها الاجتِماعيّة، وخصوصيتها الثقافيّة، وتردي مستوى النظافة وصحة البيئة، وتدهور خدمات البنى التحتية، بالإضافة إلى تردي حالة المباني القائمة وتهالكها وعدم تحقيقها لمتطلبات الصحة والسلامة.

لوحة (13) انهيار المباني التاريخيّة في مَدِينَة زَبِيْد

لوحة (14) أعمال البناء بالخرسانة والبلك على أنقاض المباني التاريخيّة

الاستراتيجية التنموية المقترحة لإعادة الاعتبار للمدن التاريخيّة

لكي تتمكن المُدُن التاريخيّة عموماً ومَدِينَة زَبِيْد على وجه الخصوص من تأدية دورها في تكوين الذاكرة الحضارية وفي تفعيل البعد السياحي والثقافيّ والاقتصادي، وكذا في إبرازها كعنصر مهم في التخطيط الحضري، لابد من وضع استراتيجية تنموية للمحافظة على هذه المُدُن وتخفيف ضغط الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة عليها. بيد أن إشراك السكان في مختلف المشاريع المبرمجة عن طريق الحوار والتشاور سيلعب دوراً مهماً في تعزيز روح المواطنة والمبادرة من قبل السكان، مما ينعكس إيجاباً على عودتهم، ومن ثم انخراطهم في المشاريع التنموية، وتحسين مستواهم المعيشي، وبالتالي انخفاض حدّة الفقر والبطالة التي تعرفها المُدُن التاريخيّة، كما أن تثمين مَدِينَة زَبِيْد والموارد التُّرَاثية المتوفرة فيها والحِفاظ على الهوية الثقافيّة سيساعد بلا شك في النهوض بالمَدِينَة لتكون قادرة على المنافسة والولوج في الأسواق العالمية لتصبح أحد المقاصد المهمة للسياحة الثقافيّة.

أهداف الاستراتيجية

- تحدي تيار الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة.
- خلق تنمية مبنية على تثمين الموارد التُّرَاثية وتأهيل الطاقات البشرية.
- النهوض بالمُدُن التاريخيّة من خلال رؤية شمولية ترتكز على التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف.
- تنويع الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للسكان المحليّين.

الموارد التُّرَاثية القابلة للتثمين

- التُّرَاث العُمْرَانيّ والمعماري.
- الصناعات التقليدية.
- الموارد التُّرَاثية غير المادية.

مصادر التمويل

- البنك الدولي – الحكومة – اليونيسكو – المنظمات المعنية، والجهات المعنية.

مدة الإنجاز المقترحة

- عشر سنوات على المدى القريب (خطة عشرية).

عناصر الاستراتيجية المقترحة:

إن الاستراتيجية المقترحة لتنمية المُدُن التاريخيّة عموماً، ومَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة على وجه الخصوص تتطلب مجهودات جبارة لتوفير الشروط والآليات الملائمة لجعلها برنامج عمل قابلاً للإنجاز والتطبيق على أرض الواقع. ولتفعيل هذه الاستراتيجية التنموية، يجب تبنيها من قبل جميع الفاعلين والمعنيين بالتنميّة الحَضَرِيَّة. ومن أهم العناصر الأساسية للاستراتيجية الآتي:

العناصر	المؤشرات
السياسية والإدارية	- تطبيق اللامركزية والحكم المحليّ وتخفيف الضغط على المُدُن الكبيرة وخدماتها المختلفة. - تطبيق سياسة التنميّة الإقليمية عن طريق نشر أكبر عدد ممكن من مراكز أو أقطاب النمو growth poles or growth centers. - توفير المؤسسات الرسمية والهيكلية الإدارية القادرة على رسم الخطط والتوجهات لتنمية المُدُن التاريخيّة. - وضع خطة شاملة للمدن التاريخيّة واحتياجاتها المستقبلية. - تشكيل مجلس أعلى لتطوير المُدُن التاريخيّة يشترك فيه الاختصاصيون والمعنيون والمهتمون بالتُّرَاث التاريخي والحضاري ليكون بمثابة الجهة الكفيلة الإدارية والتشريعية والقانونية والمالية الموجهة نحو حماية المُدُن التاريخيّة، والحِفاظ عليها وإدارتها وتطويرها. - وضع مخطط توجيهي ينظم أعمال ومشاريع التأهيل والحِفاظ والتوظيف المناسب لها. - وضع خطة تحدد المهام والمسؤوليات الإدارية لكل جهة من الجهات المعنية بحماية المُدُن التاريخيّة، وتحدد إطار التنسيق المشترك فيما بينها. - تطوير الهيكل الإداري للهيئات والجهات المسؤولة عن المُدُن التاريخيّة، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير كوادرها الفنية. - ضرورة استملاك الحكومة والبلديات للأبنية المهجورة، والأبنية ذات القيمة التاريخيّة المُميزة، ومن ثم ترميمها وإعادة إحيائها وتوظيفها للنشاط السياحي والاقتصادي.
التشريعية والقانونية	- صياغة القاعدة القانونية لحماية المُدُن التاريخيّة من قرارات ومعايير وأُسُسْ تنظم عمليات البناء والصيانة والترميم. - إعداد لائحة التصنيف السياحي للمشاريع والمنشآت السِّياحيّة في المُدُن التاريخيّة (مطاعم، فنادق تُرَاثية، مقاهي شعبية، متاحف، ...)، وفقاً لقيمتها الفنية والتاريخيّة. - إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالبناء والإسكان في المُدُن التاريخيّة بما يتناسب مع الحِفاظ على الموارد الثقافيّة والحضارية.
الاقتِصاديّة	- دعم الأنشطة والأعمال التي تساهم إيجاباً في تطوير المُدُن التاريخيّة، وتحسين وضعها المالي. - إحياء السوق التقليدي الواقع في المدينة، وإحياء وظيفته الاقتصادية والتجارية.

يتبع

	- العمل على تشجيع المهن اليدوية والتقليدية من خلال تخفيض الضرائب والرسوم. - تنفيذ برامج دعائية لتشجيع النشاط التجاري في المُدُن التاريخيّة، من حيث قيام المهرجانات والمعارض والندوات المهتمة بالتُّرَاث الشعبي والحرف التقليدية والمنتجات اليدوية. - تشجيع النشاط السياحي في المُدُن التاريخيّة بما يتلاءم والعادات والتقاليد العربية للمجتمع. - الاستفادة من الاستثمار السياحي بترميم بعض البيوت، وتحويلها الى فنادق ومطاعم ومراكز ثقافية وترفيهية، بما يحقق المحافظة على النسيج العُمْرَانيّ التقليدي للمَدِينَة، ويسهم في تشجيع المشروعات الاستثمارية، ويجعل من المُدُن التاريخيّة مراكز جذب سياحي - إنشاء صناديق خاصة لتنمية المُدُن التاريخيّة تحت مظلة الجهات والوزارات والهيئات المسئولة عن النشاط السياحي والثقافيّ في البلد. - البحث عن مصادر تمويل دولي للمشاريع السِّياحيّة في المُدُن التاريخيّة من خلال الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالحِفاظ على المواقع التاريخيّة والتُّرَاثية. - إجراء دراسات لتقدير الجدوى الاقتِصاديّة للمشروعات التنموية، وعرضها لرجال الأعمال والمستثمرين. - إعادة تنظيم بعض الأسواق التقليدية العامة بالمَدِينَة القديمة وتنشيط الحياة بها.
العُمْرَانيّة	- ضرورة القيام بعمليات الحماية والصيانة والترميم في المُدُن التاريخيّة بما يجعل أبنيتها تبقى في حالة مناسبة للاستخدام والزيارة. - استخدام مواد البناء المحليّة عند القيام بعمليات الترميم والصيانة مع المحافظة على الطابع والهوية المعمارية للمَدِينَة العربية التقليدية. - تثمين هذا الموروث المعماري والثقافيّ بما يساهم في دينامية الانشطة الاقتِصاديّة بالمَدِينَة خاصة وبمحيطها عامة. - العمل على وقف الزحف العُمْرَانيّ الحديث باتجاه المناطق التاريخيّة والأثرية الذي من شأنه أن يحدث تشويهاً جراء اختلاط الطراز المعماري الحديث بما يتمتع به من الوسائل التكنولوجية في المواد والخصائص بالبناء الأثري والتاريخي بطراز معماري ذو خصائص مختلفة. - وضع الخطط لإحياء المُدُن التاريخيّة بتفعيل البنى التحتية فيها كتمديدات الماء والكهرباء والهاتف وإصلاح الطرق والأزقة. - إعادة تأهيل الطرقات والممرات الحالية ضمن النسيج العُمْرَانيّ القديم وبما يساعد بشكل كبير في إعادة تأهيل الأبنية السكنية ضمن النسيج. - الحِفاظ على المباني المميزة التي تتميز بثراء عُمْرَانيّ، وتوظيفها كشواهد تعبر عن المجتمع التقليدي وعمارته في المُدُن التاريخيّة. - تزويد المباني بالشبكات الخدمية الخاصة: الأعمال الصحية، والكهربائية والميكانيكية، ووسائل الحماية من الحريق، وأنظمة الإنذار.
البيئية	- زيادة فاعلية إدارة النفايات الصلبة. - الاعتناء بالساحات في المُدُن التاريخيّة من خلال توفير العناصر الجمالية والمسطحات الخضراء، وتوفير العناصر التأثيثيه في تلك الساحات، مثل أماكن الجلوس، ووحدات الانارة، واللوحات الارشادية.

يتبع

	- المحافظة على البيئة والتقليل من التأثيرات السلبية (تلوث الهواء، مصادر الضوضاء، القمامة ..) على النسيج الحضري داخل المُدُن التاريخيّة. - الاهتمام بالقدرة الاستيعابية (Capacity) للمدن التاريخيّة بحيث لا تؤدي الحركة السِّياحيّة الكثيفة (Mass Tourism) إلى تدهور الموارد التُّرَاثية في المَدِينَة. - دراسة الأثر البيئي وتقييمه (Environmental Impact Assessment) جراء المشاريع التنموية في المُدُن التاريخيّة والعمل على معالجة الآثار السلبية المتوقعة. - إزالة المهن والصناعات المضرة بالبيئة التُّرَاثية. - تطوير منظومة المرور والنقل في المُدُن التاريخيّة، ومنع دخول السيارات والمركبات إليها، مع تأمين مواقف كافية للسيارات. - إنشاء مسارات ثقافيّة وسياحية في المُدُن التاريخيّة؛ يسترشد بها السياح والزوار بحيث تمر على أهم وأبرز المعالم التاريخيّة في المَدِينَة. - إنشاء نفق خدمي خرساني للبنية التحتية تحت السطح يحمل جميع التمديدات الخاصة بشبكات السلامة (إطفاء الحريق) وتمديدات شبكة المياه والكهرباء؛ لتسهيل عملية الصيانة، وضمان عدم الإضرار بأحجار الرصف، وعدم تشويه المباني، وباستخدام تقنيات لا تؤثر على هيكل المباني التاريخية.
الاجتِماعيّة والثقافيّة	- تطوير وتوفير الاحتياجات اللازمة من متطلبات البنية التحتية مع المحافظة على النمط المِعْماري للمدن التاريخيّة (المواصلات، شبكة المياه والكهرباء، الصرف الصحي). - تعزيز المَدِينَة بخدمات البنية التحتية الاجتِماعيّة (التعليم، الترفيه، الصحة، الثقافة، الخدمات البنكية، الدوائر الحكومية ....) مما يُحسن من بيئة المَدِينَة ويرفع كفاءة أدائها. - تشجيع المشاركة الشعبية للسكان المحليّين لإنجاح خطط التوظيف السياحي، ودمج المجتمعات المحليّة (Local Community) في عملية التنميّة وفي إدارة المُدُن التاريخيّة. - نشر الوعي العام تجاه مسؤولية السكان في المحافظة على المُدُن التاريخيّة وتطويرها، وتعريف المجتمع بمفهوم المحافظة على التُّرَاث الثقافيّ والحضاري للمَدِينَة، وأهميته على مختلف المستويات التعليمية والفكرية والثقافيّة، إبتداءً من المدارس الابتدائية وحتى التعليم الجامعي بالعمل على تعديل المناهج الدراسية بإدخال مواد خاصة بذلك، بالإضافة إلى الشرائح الأخرى من المجتمع. - تكوين جمعيات ثقافية تُعنى بالحِفاظ على المُدُن والمعالم التاريخيّة. - تأكيد الانصاف والعدالة الاجتِماعيّة، وتعزيز التماسك الاجتِماعيّ، واحترام التقاليد والاعراف والخصوصيات والهوية الاجتِماعيّة. - رفد المَدِينَة بالمتطلبات العصرية التي تدخل فيها أدوات التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات، وبما لا يتعارض مع القيمة التاريخية للمدينة. - تحسين الوضع المعيشي للسكان المحليّين من خلال تشجيعهم على المهن والصناعات التقليدية، والعمل على توفير فرص عمل مجزية تحدّ من هجرتهم.

الخاتمة

مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة غنية بالتعابير والأشكال الثقافيّة والحضارية، فهي تُشكِّل إرثاً تاريخياً وعُمْرَانيّاً واجتماعيّاً، كما تتميز من حيث الموقع والحجم والمنشآت التُّرَاثية فيها، وتاريخ نشأتها ووظائفها التاريخيّة، والأدوار التي لعبتها خلال مراحلها المختلفة. لكنها بالمقابل تعيش وضعية صعبة إذا علمنا أن ثلثي نسيجها المبني إما مهدد بالانهيار وإما وصل إلى درجة كبيرة من التدهور. فمَدِينَة زَبِيْد تعاني من سوء التدبير مما أسهم في تأخر المَدِينَة وارتفاع ظاهرة الهجرة إضافة إلى تدهور نسيجها العُمْرَانيّ، وهو ما جعل منظمة اليونسكو تهدد بشطبها من قائمة التراث العالمي.

وانطلاقاً من أهمّية مَدِينَة زَبِيْد كنموذج للمدن الإسلامية، ومن أهمّية السِّيَاحَة الثقافيّة فإن الدِّراسة وضعت استراتيجية تنموية تأخذ بعين الاعتبار واقع المَدِينَة وتضمن الحِفاظ على هويتها وأصالتها، إضافة إلى ربطها بالتطور المستمر. إذ أن تثمين الموارد التاريخيّة المتاحة في المُدُن التاريخيّة لن يتم إلا في إطار استراتيجية ثقافية متكاملة تشترك فيها جميع الأطراف المعنية والسكان المحليّين، بحيث ترتكز على المعطيات الاجتِماعيّة والثقافيّة والموارد التُّرَاثية المتوفرة وتطويعها لتأهيل المَدِينَة بأقل قدر ممكن من التأثيرات السلبية من خلال التدخل المتوازن على القيمة الحضارية والاجتِماعيّة للسكان، وعلى النسيج العُمْرَانيّ التقليدي والمميز.

المراجع

- الأحمدي، عائشة سيف صالح (2009). هل معرفتهن معقولة؟ أو اتجاهاتهن مقبولة؟ المعلمات السعوديات وقضايا التربية السكانية، مجلة المعرفة.
- البغدادي، عبدالصاحب؛ الساعدي، عبدالجواد (2001). التجديد الحضري للمناطق التُّرَاثية والحِفاظ عليها، مجلة البحوث الجغرافية (كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة) – العراق، ع 2، ص ص 280–297.
- البنا، السيد محمود (2002). المُدُن التاريخيّة خطط ترميمها وصيانتها، مكتبة زهراء الشرق.
- حبيب، عبدالإله سليمان سالم (2007) زَبِيْد المعاصرة دراسة في التاريخ الاجتِماعيّ والاقتصادي (1962–1980م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة عدن، اليمن.
- الحداد، عبدالله عبدالسلام (2004) الاستحكامات الحربية بمَدِينَة زَبِيْد منذ نشأتها وحتى نهاية الدولة الطاهرية 204 – 923هـ/819 – 1517م، وزارة الثقافة والسِّيَاحَة، صنعاء.
- الحزمي، أحمد محمد أحمد (2008) المناطق المفتوحة في الأبنية السكنية وانعكاسها على بيئة العمران التقليدي بمَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة، الندوة العلمية حول العمارة اليمنية وتحديات العصر، عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص ص 257–284.
- الحضرمي، عبدالرحمن عبدالله (1980). مَدِينَة زَبِيْد في التاريخ، مجلة الإكليل، ع1، س1، وزارة الاعلام والثقافة، صنعاء، ص ص 96–105.
- الذبحاني، عبدالحبيب (2004). رؤية لتاريخ مَدِينَة زَبِيْد من خلال الحفريات والاكتشافات الأثرية، ورقة عمل مقدمة الى ندوة الحِفاظ على مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة المنعقدة، جامعة الحديدة، اليمن.
- الذماري، مبروك محمد يحي (2010). مساجد مَدِينَة زَبِيْد في العصر الرسولي 7–9هـ/ 13–15م دراسة أثرية معمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني لعلوم الآثار والتُّرَاث، المغرب.

- راشد، أحمد يحيي جمال الدين؛ سليمان، منى حسن (2003). الشراكة والتنميّة الحَضَرِيَّة المستدامة للبيئات التُّرَاثيّة بين الواقع والطموح: رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية، المؤتمر الإقليمي العربي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنميّة الحَضَرِيَّة المستدامة، القاهرة.
- زناتي، جلول؛ زقار، عبدالرزاق (2015). التوسع الحضري لمَدِينَة الجلفة وانعكاساته على المحيط العُمْرَانيّ، المجلة الدولية للتخطيط والتنميّة الحَضَرِيَّة، العدد 2، ص ص 89-101.
- الزهراني، عبدالناصر عبدالرحمن (2010). التخطيط السياحي للمدن التاريخيّة: مَدِينَة الدرعية أنموذجاً، مجلة الدرعية، مج 13، ع 49-50، السعودية، ص ص 449-480.
- الساعدي، عبدالجواد حسن (1999). تقويم دراسات التطوير والحِفاظ للمنطقة المحيطة بصحن الكاظمين الشريفين والتوجهات المطلوبة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
- الشجاع، عبدالرحمن (1989). نشأة الدولة الزيادية بين الحقيقة والخيال، مجلة الإكليل، وزارة الاعلام والثقافة، صنعاء، ع2، س7، ص ص 34-39.
- شمسان، محمد جميل (1998). حماية وصيانة المُدُن التاريخيّة، مؤتمر استخدام التقنيات الحديثة في علم الآثار، المنظمة العربية للتراث والثقافة والعلوم، الشارقة عاصمة ثقافية للوطن العربي.
- الشيباني، عبدالرقيب طاهر (1997). المُدُن اليمنية التاريخيّة وسياسات الحِفاظ عليها والارتقاء ببيئتها الحَضَرِيَّة "مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة دراسة حالة"، مجلة العلوم والتكنولوجيا – مج2، ع1.
- عبدالعال، أحمد محمد (1998). الهَيْمَنَة الحَضَرِيَّة لمَدِينَة الخرطوم الكبرى، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، ع 31، ص ص 45-90.
- العبسي، عبده ثابت (2007). تخطيط مَدِينَة زَبِيْد التاريخيّة، مجلة الإكليل، ع 31-32، وزارة الثقافة، اليمن، ص ص 163-174.
- العروسي، محمد علي قاسم (2006). مقدمة في تاريخ مَدِينَة زَبِيْد ومنشآتها المعمارية، الندوة العلمية الاولى للأثار اليمنية، من 3-5 يونيو 1996م، جامعة صنعاء، دار التجديد للطباعة والنشر.
- الفقية، صالح أحمد (2011). مساجد مَدِينَة زَبِيْد حتى نهاية العصر الأيوبي – دراسة أثرية معمارية مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الآثار، جامعة صنعاء، اليمن.
- المخلافي، أحمد حمود حاتم (2004) مَدِينَة زَبِيْد نموذج معماري وفني يمني فريد، مجلة الإكليل، ع 28، ص ص 199-203.
- النجار، مصطفى (2012). إسهام السِّيَاحَة في الاقتصاد العالميّ، جريدة الأهرام.
- الهياجي، ياسر هاشم عماد (2014). إدارة مواقع الجذب السِّيَاحِيّ التُّرَاثيّة: مَدِينَة صنْعَاء القديمة أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود.
- International Council on Monuments and Sites (ICOMOS) (2002). International Cultural Tourism Charter: Principles and Guidelines for Managing Tourism at Places of Cultural and Heritage Significance.
- Sadek, Noha; (1998), The Mosques of Zabid, Yemen: A preliminary Report " Proceeding of Seminar for Arabian Studies, Institute of Archaeology. London, vol 28.
- World Tourism Organization (UNWTO) (2014). *Annual Report*, Madrid, Spain.

Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality (JAAUTH)
Vol. 18 No. 1, 2020, pp. 122-143.
journal homepage: http://jaauth.journals.ekb.eg

The effect of Urban Primacy on the Historical Cities in Yemen: An applied study on the Historical City of Zabid

Yasser Hashem Emad Alhiagi
Assistant Professor of Heritage Site Management, College of Tourism and Archeology, King Saud University, Riyadh, and Ibb University, Yemen.

ARTICLE INFO

Keywords:
Urban Primacy;
Historical Cities;
Cultural Tourism;
Rehabilitation;
Historical City of Zabid.

(JAAUTH)
Vol. 18, No. 1, (2020),
pp.122 -143.

Abstract

Historical cities are an urban area, a cultural heritage with a historical dimension. Its distinctive lifestyle and cohesive urban texture, it's also an important axis of development especially in the field of tourism development. Although the importance of historical cities, they are facing many urban problems, perhaps the most prominent of which is the urban primacy of the major and large cities, and its impact on the growth of the historic cities, which has led to the deterioration of its condition and urban texture, neglecting of the local community and low economic benefits expected, which has lost its historical value and attractiveness as a cultural center. This study discusses the characteristics of urban primacy on historical cities. It also aims to develop a development strategy for reconsider of historical cities. The research explains how to face the decline of urban degradation, maintaining its identity and authenticity of historical cities, and activating the role of these cities in the tourist and cultural aspects by applying the study on the Historical City of Zabid in Yemen, which has been one of the world heritage sites since 1993. This research is based on an analytical descriptive approach through two main frameworks: a descriptive framework that monitor the historical features, characteristics, and urban transformation in the study area; and an analytical framework that offers an urban strategy to cope with the decline and representation of the environment in the historic cities and make them an attractive area for living, tourism, and various development activities.